السودان

إعداد: عبدالمنعم عثمان

أنور القوصي رئيساً للجالية وعبد الرحمن عبد الله نائباً للرئيس

مجلس الجالية السودانية بالكويت يباشر مهامه ويكون اللجان التنفيذية

باشر مجلس الجالية مهامه بتكوين المكاتب التنفيذية الخاصة بتسيير عمل المجلس حيث تم اختيار السيد أنور القوصي رئيساً للجالية، وهو من مواليد 1971 وتخرج من كلية هندسة النفط في جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، ويعمل حالياً في وظيفة مدير قسم المشتريات والعقود لدى شركة شلمبرجير، و اصبح عبد الرحمن عبد الله بله نائباً للرئيس وهو من مواليد 1970 وتخرج من كلية الشريعة والقانون في جامعة أم درمان الإسلامية.

وتولي السيد عبد الله محمد أحمد عركي منصب السكرتير العام وهو من مواليد العام 1969 ويعمل حالياً في وظيفة مدير فروع جمعية الفردوس، فيما أصبح مختار محمد عمر سكرتير مالي، وتولي عمار ميرغني منصب النائب الأول وحظي خالد نور الدائم بمنصب النائب الثاني، وكليهما نواب لرئيس الجالية.

وتولي السيد مدثر علي إبراهيم نقد منصب رئيس السكرتارية الاجتماعية وهو من مواليد 1972 وتخرج من جامعة النيلين ويعمل لدى شركة وثاق للتامين التكافلي، وأما سكرتارية شؤون العضوية فكانت من نصيب ايمن ميرغني سالم الطيب والذي يحمل شهادة في إدارة الأعمال من كلية التجارة في جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا ويعمل حالياً مدير مؤسسة هيف وفيصل مبارك نايف الحجرف.

ورئيس سكرتارية شؤون الروابط هو السيد بشير صديق الباهي، من مواليد العام 1981 وتخرج من جامعة القرآن الكريم والعلوم الإسلامية ويعمل حاليا لدى شركة المراعي.

وأصبح السيد علي محمد الحسن رئيس السكرتارية الثقافية، من مواليد العام 1978 ويحمل درجة الماجستير في الدراسات الاستراتيجية، وتحصل عليها من جامعة الزعيم الأزهري، ويعمل حاليا في الصحة المدرسية بوزارة التربية.

فيما تولى السيد الصديق الطيب سيف الدين «العربي» رئاسة السكرتارية الإعلامية، و يحمل شهادتين جامعيتين، الأولى في العلوم السياسية من جامعة بيروت والثانية في الشريعة والقانون من جامعة أم درمان الإسلامية.

وذهبت رئاسة السكرتارية الرياضية للسيد أنس إدريس عمر محمد، من مواليد العام 1981، ويحمل شهادة جامعية في التصميم الإيضاحي من كلية الفنون التابعة لجامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، ويعمل حاليا في جمعية عبد الله المبارك التعاونية.

أما السيد عامر محمد عبد الله الويخ فقد أصبح رئيس سكرتارية العلاقات العامة، وهو من مواليد العام 1983، وتخرج من كلية الثقافة، علوم حاسوب، ويعمل الآن في الأعمال الحرة والتجارة والمقاولات.

فيما أصبحت سكرتارية المرأة والطفل من غير ترشيح حتى يتم التوافق مع رابطة المرأة.

وقد كان سعادة السفير يحيى عبد الجليل سباقاً كعادته في مشاركة الجالية السودانية، جميع فعالياتها، لذلك كان أول الحضور لاجتماع مجلس الجالية الذي عقد في مبنى السفارة بضاحية السرة، وقد ألقى كلمة ضافية أشاد فيها بتكاتف أبناء الجالية السودانية وحثهم على الاستمرار في خاصية التكافل الاجتماعي الذي يمتاز به السوداني عن سائر الشعوب المختلفة، كما طالب جميع السودانيين أن يكونوا دائماً المثال في السلوك القويم الذي هو ديدن كل سوداني. وفي الختام تمنى لمجلس الجالية الجديد التوفيق، وطالبهم بأن يكونوا عند حسن ظن القاعدة التي اختارتهم.

وتحدث كل فرد من أعضاء مجلس الجالية، وانصب كل الذي قيل من قبلهم حول الإشادة بالخدمات التي تقدمها السفارة لأفراد الجالية، كما أمنوا على أنهم سوف يكونوا على قدر التحدي.

السفير السوداني متوسطاً مجلس الجالية الجديد

فعاليات في كل مكاتب مجلس إدارة الجالية

وضع آلية تنظيم فعالة لإحياء كل مكاتب وسكرتاريات مجلس إدارة الجالية. ووضع برنامج عمل محدد ولوائح تنظيمية لتلك المكاتب، وذلك لضمان عمل ومحاسبة كل المكاتب وكل الأفراد المكلفين بالأمر.

تحديد آلية تواصل بين مجلس الجالية والأفراد لإحياء روح الترابط والتواصل معهم ومعرفة ظروفهم والمساهمة في حل ما يعترضها من مشاكل وتقديم كل سبل الدعم والمساندة المعنوية والمادية الممكنة للمحتاجين من أفراد الجالية.

تنظيم وتفعيل عمل الروابط السودانية بالكويت بصورة تتماشى مع لوائح ونظم الجالية وجهاز شؤون العاملين بالخارج للحفاظ على وحدة جسد الجالية والحد من التكتلات الجزئية والانشقاقات.

إقامة المناسبات القومية في وقتها بصورة منتظمة، وإحياء المناشط الرياضية والثقافية والمناسبات الاجتماعية والأيام المفتوحة للترويح عن الأطفال والعائلات، عكس الصورة الحقيقية لواقع السودانيين العاملين في دولة الكويت لتصحيح الانطباعات السالبة التي تم الترويج لها في وسائط الإعلام السودانية.

تحديد آلية للعمل مع الشركات والمؤسسات الحكومية والخاصة في الكويت، لخلق فرص عمل للسودانيين وجعل السودانيين «سواء في الكويت أو السودان» قوة بشرية مرغوب بها في سوق العمل الكويتي.

السعي لجعل المغترب السوداني المستفيد الأكبر من المزايا والحقوق في الحصول على الأراضي السكنية والمشاريع الاستثمارية في السودان، بالتنسيق مع الجهات الرسمية في السودان.

المساعدة في دعم قضايا الوطن عبر المساهمة، مادياً ومعنوياً في الأعمال الخيرية والاجتماعية التي تعزز قيم المواطنة وترفع من شأن الوطن.

أن يقوم مجلس الجالية بزيارة منطقتين شهرياً «على الأقل» للوقوف مباشرة على أوضاع الجالية بتلك المناطق، وبذلك يقوم المجلس بعقد اجتماعاته الدورية بالتناوب بين المناطق.

الانفتاح على الآخرين في نقل الصورة عن الجالية

التعبير والانفتاح على الآخر في نقل الصورة والخبر عن الجالية السودانية.

عكس الصورة المراد إيضاحها من خلال ما يطرحه أعضاء مجلس الجالية من آراء وأفكار

تغطية كل ما يخص مجلس إدارة الجالية ومكاتبه الثمانية.

التحدث إنابة عن مجلس الجالية وباسمهم فيما يخص الشأن العام فقط.

التصريح بما يوافق الرأي الجمعي، ورأي المجلس ككل من خلال ما يطرحونه من آراء، وعكسه للمقيم السوداني في دولة الكويت.

نقل أخبار وأنشطة الجالية السودانية، بقدر الإمكان لوسائل الإعلام المختلفة.

إنشاء مكتبة فيديو وصور وأرشيف متكامل بالتعاون مع الأجهزة الرسمية والشعبية وجهاز شؤون العاملين بالخارج.

خلق جسر إعلامي قوي يربط ما بين السودان والكويت وتفعيل البروتوكولات بالتعاون مع السفارة السودانية.

أهداف سكرتارية شؤون العضوية للجالية السودانية حصر كل السودانيين بدولة الكويت.

إصدار بطاقة عضوية لكل السودانيين المقيمين في دولة الكويت.

إنشاء صندوق خيري للسودانيين.

ربط كل السودانيين مع الجاليات الأخرى في دولة الكويت.

أهداف السكرتارية الاجتماعية للجالية السودانية

تقوية الروابط الاجتماعية والثقافية والدينية بين أفراد الجالية.

العمل على ربط أبناء الجالية من خلال إقامة تجمع دوري كل شهرين أو ثلاثة.

تبني برنامج التامين التكافلي وشرحه ومحاولة إشراك أكبر نسبة من السودانيين في دولة الكويت.

توثيق الصلات الأخوية بين الجالية السودانية والشعب الكويتي الشقيق من خلال المساهمة في دعم الصلات وتنميتها. إبراز العادات والتقاليد والقيم الصيلة للشعب السوداني.

إقامة معسكرات صيفية للأطفال السودانيين، وخلق برامج للأجيال الحديثة من أجل ربطهم بالوطن الأم. دعم الأسر السودانية المتعففة داخل الكويت.

العمل على إيجاد إعانة سنوية من ديوان الزكاة بالسودان عن طريق شؤون المغتربين.

إقامة حملات للتبرع بالدم.

البحث في إمكانية إرسال حملات وبرامج إغاثة وإعانة بالتنسيق مع الجمعيات الخيرية الكويتية.

رفع مستوى إدراك المغتربين السودانيين من الشباب الجدد القادمين بالمسائل المتعلقة بالتكيف مع البيئة الجديدة.

.. و السكرتارية الثقافية للجالية السودانية

نشر الثقافة السودانية للمجتمع الخارجي وعرضها على المجتمعات الأخرى للتعرف عليها.

التعرف على الثقافات الأخرى من خلال المشاركات الخارجية لأعضاء الجالية.

إقامة المحاضرات العامة لعكس الثقافة السودانية.

إقامة معارض لعرض التراث السوداني.

التعريف بالفن السوداني من خلال إقامة حفلات غنائية يدعى لها مختلف الجاليات الأخرى.

التعريف بالعادات والتقاليد السودانية في الأفراح.

إقامة معارض للأكلات السودانية

رغم الاعتراف بعدم وجود خطة استثمارية

جميع مصانع السكر.. للبيع

اعترف مصطفى عثمان إسماعيل وزير الاستثمار بعدم وجود خطة استثمارية في البلاد وبفشل التنسيق بين المركز والولايات.

وقال لدى تقديمه إحاطة بشأن «الخارطة الاستثمارية» وتشجيع فرص الاستثمار بالولايات بمجلس الولايات، إن حجم الاستثمارات الأجنبية في البلاد مجهول وغير معروف حتى الآن!

وأضاف ان مجموعة «سماسرة» سودانيين – لم يحددهم – تخصصوا في تصيد المستثمرين الأجانب «السماسرة أفسدوا كثيرا من المستثمرين». وقال ان فشل التنسيق بين الجهاز الاتحادي والولائي قاد لهذه الهاوية، وحمّل سياسة حكومته الاستثمارية مسؤولية «فوضى الاستثمار» في البلاد. واعترف بارتفاع الضرائب والجبايات الولائية، وقال إن العديد من المشاريع الاستثمارية هجرت ودمرت وتركها المستثمرون بسبب الرسوم الباهظة. مضيفاً ان مصانع الاسمنت بنهر النيل كادت تتوقف لأن الولاية فرضت «25» جنيها على كل طن أسمنت.

وكشف عن عرض مصانع السكر الحكومية بالبلاد الى مستثمرين عبر عطاءات يوم 20 الجاري، وبرر بيع مصانع السكر للمستثمرين الأجانب بـ«ضعف الاستثمار المحلي بالبلاد وعدم وجود طبقة اغنياء بالبلاد!»

وحول الفساد في وزارته وأخذ «كومشنات» من المستثمرين، قال: «لو قبضنا زول في الوزارة بياخد كومشن من مستثمر حتكون دي نهايتو، وحنفتح فيهو بلاغا، وعشان كدا نحنا أعدنا تشكيل الوزارة من جديد».

وطالب أعضاء بمجلس الولايات بإسقاط الضرائب والجبايات على المستثمرين لتشجيعهم على الإنتاج، ووصفوا الإجراءات الإدارية بالعقبة التي تقف دون إكمال إجراءات الإستثمار، وقالوا ان عائدات الاستثمار ضعيفة جدا.

وقال ميرغني المزمل عضو المجلس: «عائدات الاستثمار لا تتجاوز قيمة استيراد الألبان من الخارج». جدير بالذكر ان مصطفى عثمان إسماعيل الذي يتحدث عن السماسرة يعتبر السمسار الأول في البلاد ولكنه لا يريد سماسرة آخرين إلا في إطار سمسرته.

المعارضة: تكوين كتيبة إستراتيجية ينشر الذعر في الخرطوم

اعتبر قيادي في تحالف قوى الاجماع الوطني المعارض اعلان ولاية الخرطوم تكوين كتيبة استراتيجية لمواجهة هجوم محتمل لقوات الجبهة الثورية على الخرطوم تهديدا خطيرا للوطن واضافة جرعات الى حالة الذعر وعدم الأمان لسكان العاصمة. وقال مسؤول الاعلام والناطق باسم تحالف قوى الاجماع الوطني، كمال عمر عبد السلام ان الكتيبة الاستراتيجية جاءت نتاجا لحالة الأزمة والذعر التي تعاني منها أجهزة حكومة المؤتمر الوطني وانهيار معنوياتها، وعدم مقدرتها على مواجهة المد القادم بسبب هجمات الجبهة الثورية على نطاق واسع. واوضح عمر في حديث لـ «راديو دبنقا» ان تكوين الكتيبة جاء ايضا لعدم مقدرة الحكومة على مواجهة المصائب التي فعلتها في الشعب من حروب وفساد وتقتيل و نهب لأموال الشعب السوداني وثرواته.

واكد كمال عمر أن اختيار كثير من شاغلي الوظائف العليا واعضاء المجلس الوطني في الكتيبة الاستراتيجية ما هو إلا مضحكة والهدف منها هو ادخال البلد في نفق اجراءات استثنائية وتضييق على الحريات، ومزيد من الرقابة على الصحف، والاعتقالات. واشار الى ان تكوين تلك الكتيبة من قيادات المؤتمر الوطني مقدمة لمصادرة الأمن والطمأنينة من المواطنين بولاية الخرطوم.

يذكر ان ولاية الخرطوم كانت قد أعلنت عن تكوين ما سمي بـ «الكتيبة الاستراتيجية» للدفاع عن العاصمة وعلق قبلها البرلمان جلساته بدعوى تمكين النواب من قيادة التعبئة بولاياتهم تحسبا لهجوم واسع النطاق يمكن ان تشنه الجبهة الثورية التي تقاتل الحكومة في نطاق واسع يمتد من ولاية النيل الازرق في الجنوب الشرقي الى دارفور غربا ودخلت نهاية ابريل الماضي مدينة ام روابة التي تبعد نحو 300 كيلومترا من العاصمة الخرطوم.

جمعية التكافل الاجتماعية للسودانيين تبرم اتفاقية مع شركة وثاق للتأمين التكافلي

توقيع وثيقة التأمين

تم توقيع وثيقة تأمين بين جمعية التكافل الاجتماعية للسودانيين وشركة وثاق للتأمين، وتشتمل هذه الوثيقة على تغطية الوفاة الطبيعية والوفاة بحادث، أو العجز الكلي الدائم وفق الأحكام المنصوص عليها في نظام التأمين التكافلي الجماعي بحساب تأميني خاص، شريطة أن يقوم المشترك بإخطار الشركة كتابة في مدة أقصاها شهر واحد من تاريخ حالات الوفاة أو الإصابة أو العجز للمشترك وذلك للحادث الذي يحدث داخل حدود دولة الكويت، ومدة أقصاها ثلاثة أشهر للحوادث التي تحدث خارج حدود دولة الكويت وتتكفل شركة وثاق للتأمين بنقل الجثمان.

ومن أهم بنود تطبيق نظام التأمين بالتكافل الجماعي: –

توزع عوائد الاستثمار لصندوق نظام التأمين بالتكافل في آخر كل سنة مالية بين الشركة ونظام التأمين بالتكافل بالنسب التي يحددها مجلس إدارة الشركة.

في حال حل نظام التأمين بالتكافل الجماعي وتصفيته تصرف موجوداته بعد سداد التزاماته على المشتركين في النظام إلا إذا تعذر ذلك فيصرف الكل أو المتبقي في وجوه البر بإشراف هيئة الرقابة الشرعية.

تدفع مزية التكافل لدى استحقاقها إلى المشترك، أو ورثته من بعده، حسبما هو مثبت في طلب الاشتراك.

ووقع هذا العقد عن شركة وثاق للتأمين التكافلي السيد ماجد العلي المدير العام للشركة، وعن جمعية التكافل الاجتماعي، السيد الفاتح العبيد، رئيس الجمعية، وبحضور أسامة عبد الهادي وصبري حامد وحيدر الفنجري وعبد الحليم عن جمعية التكافل، والصادق الطوالي نائب رئيس شركة وثاق للتأمين التكافلي.

وجمعية التكافل الاجتماعية هي عبارة عن جمعية خيرية تضم في عضويتها عدد من السودانيين المتكافلين المقيمين في دولة الكويت، وتهدف إ لى معالجة الحالات الإنسانية الطارئة.

مزارعون بالجزيرة يهددون باستخدام القوة لاسترداد أراضيهم

اشتكى أصحاب المشاريع الزراعية المطرية بمحلية ام القري بولاية الجزيرة من الاجراءات المتبعة من الادارة الزراعية بالمحلية في اعادة توزيع تلك المشاريع، والتي وصفوها بغير العادلة، مطالبين وزارة الزراعة بإقالة المدير الحالي وتكوين لجنة محايدة تضم الأهالي بنسبة 50 في المئة، مؤكدين تضرر 35 قرية بالمنطقة من التوزيع، وناشدوا الدولة التدخل العاجل قبل فصل الخريف حفاظا على استتاب الأمن وارواح المواطنين بالمنطقة.

وأكد رئيس لجنة المتضررين أصحاب الأراضي الزراعية بأم القرى، العمدة أحمد عبد الله بابكر، تظلم 65 ألف مواطن بمحلية أم القرى من اجراءات التوزيع غير العادل –حسب قوله– من الادارة الزراعية بالمحلية للمشاريع المطرية، وقال انهم فوجئوا بأن التوزيع شمل 5 في المئة فقط من المواطنين، مؤكدا أن الاراضي المطرية التي تخصهم تم توزيعها لأشخاص خارج المنطقة.

وطالب وزارة الزراعة بحل اللجنة السابقة وتكوين أخرى محايدة على ان يمثل الأهالي فيها بنسبة 50 في المئة، وقال انه في حال عدم الاستجابة لا يضمن استتاب الأمن بالمنطقة لعزم الأهالي على أخذ حقوقهم بالقوة.

وأكد محامي المتضررين علي طه، قانونية مطالبة الأهالي بالتوزيع العادل للأراضي الزراعية بالمنطقة، مشيرا الى قرار صادر من وزارة الزراعة بالجزيرة بنزع جميع المشاريع الزراعية بالولاية واعادة توزيعها بالعدل للأهالي بواقع 200 فدان للمواطن، مؤكدا تحايل الادارة الزراعية بأم القري على القانون في توزيع الأراضي بصورة عادلة وتمليك معظمها لأشخاص خارج نطاق المحلية.